



وزارة التعليم العالي والبحث العلمي  
جامعة 8 ماي 1945 قالمة  
كلية الحقوق والعلوم السياسية  
مخبر الدراسات القانونية البيئية



الملتقى الدول حول

## **الأمن المائي: تشريعات الحماية وسياسات الإدارة**

الطالبة نبيلة القادري  
جامعة المحمدية-المغرب

مداخلت بعنوان

**النصوص القانونية و دورها في حماية الموارد المائية الجوفية:  
دراسة مقارنة بين حالي المغرب والجمهورية اليمنية**

فعاليات الملتقى يومي 14 و 15 ديسمبر 2014

مجمع هيليو بوليس قالمة

الموقع الإلكتروني للجامعة

[www.univ-guelma.dz](http://www.univ-guelma.dz)

العنوان

ص ب 401 جامعة قالمة 24000

السنة الجامعية 2014-2015

## النصوص القانونية و دورها في حماية الموارد المائية الجوفية: دراسة مقارنة بين حالي المغرب والجمهورية اليمنية

### الملخص:

تعتبر الموارد المائية ضرورة إستراتيجية تفرضها الحاجة البيولوجية و الاقتصادية و الإستراتيجية في عصرنا الحالي. و قد عرفت الموارد المائية الجوفية، خلال مراحل التاريخ المتتالية، تقنيا في الاستعمال من أجل حسن التدبير و معالجة النزاعات بين مختلف المستعملين. ذلك أن الآبار، التي امتلكها الميسورون في الغالب، كانت محدودة العدد وتستخدم للشرب فقط. جدير بالذكر أن المياه قديما كانت رمزا للطهارة بالنسبة لمعظم الديانات. و خلال العقود الأخيرة، و بسبب الحاجيات المائية المعاصرة المتزايدة، ظهرت منافسة قوية حول استعمالات المياه الجوفية بين مختلف المستعملين. وأدت هذه الوضعية أحيانا إلى حروب قبلية، أو نطاقية، أو جهوية، أو دولية، ...

و من أجل تامين هذه الموارد المائية الجوفية و حسن تدبيرها، يجب التوفر على ترسانة قانونية تُوَطر التنمية و تحسن الاستغلال المعقلن لها. لهذه الأسباب نقترح هذه المداخلة التي تهدف إلى تسليط الضوء على دور الإطار القانوني في حماية و تامين الموارد المائية الجوفية بكل من المغرب والجمهورية اليمنية. وقد تم اختيار هذا الموضوع بسبب مجموعة من العوامل أهمها:

1. الأهمية الإستراتيجية لهذا العنصر الحيوي(المياه الجوفية) في التنمية المستدامة؛
2. ضمان الحق في الماء للأجيال القادمة؛
3. الخصائص المائي الذي يعاني منه البلدان خاصة خلال العقود الأخيرة (بسبب النمو الديمغرافي و الحاجيات المتزايدة من الماء) .
4. يعد الجانب القانوني من أهم الآليات التي يمكن اعتمادها لتدبير مشكلة الخصائص و الوفرة.